



مركز دراسات الديمقراطية الحرة

تقييم سياسي وتشريعي

انتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٢٠ - مصر

(صدر في: السبت ١٩ سبتمبر ٢٠٢٠)

مقدمة توثيقية:

أجرى مجلس النواب المصري، في عام ٢٠١٩، بضعة تعديلات على دستور ٢٠١٤، كان من ضمنها استحداث غرفة عليا في البرلمان، باسم مجلس الشيوخ، إلى جانب الغرفة الحالية وهي مجلس النواب، ليعود نظام العمل داخل البرلمان المصري إلى نظام الغرفتين، حيث كان قد نص دستور ٢٠١٤، بناءً على مطالبات شعبية، على الاكتفاء بغرفة برلمانية واحدة وهي مجلس النواب، وترتب على ذلك حل الغرفة العليا للبرلمان آنذاك، والتي كانت تعرف باسم "مجلس الشورى"، ومع التطبيق العملي لنص الدستور، أثبتت التجربة أهمية وجود غرفة عليا للبرلمان، فقد أثقلت المهام التشريعية والرقابية كاهل مجلس النواب، وصعبت عليه أداء مهمته، طوال الخمس سنوات الماضية.

وبناءً عليه، قام مجلس النواب في مطلع عام ٢٠٢٠ بصياغة قانون مجلس الشيوخ، وتم تمرير القانون في شهر يوليو ٢٠٢٠، وصدق عليه رئيس الجمهورية، ثم تولت الهيئة الوطنية للانتخابات مهمة العمل على تعديل قانون الحقوق المدنية والسياسية وإصدار اللوائح المنظمة لعملية انتخابات مجلس الشيوخ، والتي عقدت بالفعل في شهر أغسطس، تمهيداً لعقد انتخابات مجلس النواب، الذي يمثل الآن الغرفة السفلى من البرلمان، قبل انتهاء مدة عمله في يناير ٢٠٢١.

وقد حدد قانون مجلس الشيوخ والتعديلات الدستورية التي أقرها الشعب في ٢٠١٩، مهام واختصاصات مجلس الشيوخ كالتالي:

- (1) دراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بتوسيع دعائم الديمقراطية.
- (2) دعم السلام الاجتماعي والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة.

- (3) تعميق النظام الديمقراطي وتوسيع مجالاته.
- (4) يؤخذ رأى مجلس الشيوخ في الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور.
- (5) يؤخذ رأيه في مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- (6) يؤخذ رأيه في معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي تتعلق بحقوق السيادة.
- (7) يؤخذ رأيه في مشروعات القوانين ومشروعات القوانين المكملة للدستور التي تحال إليه من رئيس الجمهورية أو مجلس النواب.
- (8) يؤخذ رأيه فيما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياساتها في الشؤون العربية أو الخارجية. ويجب على مجلس الشيوخ أن يبلغ رئيس الجمهورية ومجلس النواب برأيه في هذه الأمور على النحو الذي تنظمه اللائحة الداخلية للمجلس.

ووفقاً للقانون، يضم مجلس الشيوخ ٣٠٠ مقعد، مقسمة ما بين ٢٠٠ مقعد يتم انتخابهم عبر انتخابات شعبية بنظام الاقتراع السري المباشر، من خلال نظامي الفردي والقائمة المطلقة، بالإضافة إلى ١٠٠ مقعد لمائة عضو من ذوي الخبرة في تخصصاتهم، يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية، واشترط الدستور أن تخصص نسبة ١٠٪ على الأقل من هذه المقاعد لصالح المرأة، من أجل تعزيز دورها ومشاركتها في الحياة السياسية، وعملية صناعة القرار. كما تم تخفيض الحد الأدنى لسن عضوية مجلس الشيوخ، ليكون ٣٥ سنة، بدلاً من ٤٠ سنة في المجالس المماثلة في الماضي، وهو ما شجع عدد كبير من الشباب على الترشح لانتخابات مجلس الشيوخ.

تأتي انتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٢٠ في ظل أزمة انتشار فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والذي استوجب تبني الدولة، بكل أجهزتها، إجراءات احترازية مشددة لضمان السلامة الصحية للناخبين دون أن يؤثر ذلك على شفافية ونزاهة إجراءات العملية الانتخابية، حيث تولت وزارة الصحة بالتعاون مع الهيئة الوطنية للانتخابات مهمة تعقيم اللجان بشكل دوري على مدار يومي الانتخابات في الداخل، وتم اعتماد طريقة التصويت عبر البريد بالنسبة للمصريين المقيمين في الخارج، كما أثرت أزمة فيروس كورونا أيضاً على الطريقة التي اعتمدها المرشحون في عمل الدعاية الانتخابية الخاصة بهم، حيث اضطرت أغلبهم للامتناع عن عمل تجمعات شعبية أو لقاءات جماهيرية، منعاً للازدحام الذي قد يترتب عليه انتقال العدوى، وأعتد المرشحون بشكل رئيسي على وسائل التواصل الاجتماعي، خصوصاً فيسبوك الأكثر شعبية في مصر، في الترويج لأنفسهم والتواصل مع الناخبين، وهي سابقة بالنسبة للانتخابات في مصر، فرضتها ظروف انتشار فيروس كورونا، وربما تؤسس لشكل جديد تماماً من التفاعل بين جماهير الناخبين والمرشحين في السنوات القادمة.

كانت أجواء عقد الانتخابات بشكل عام هادئة سواء في الداخل أو الخارج، ليس فقط بسبب عقد الانتخابات في ظل أزمة انتشار فيروس كورونا، ولكن أيضاً بسبب غياب الاهتمام الشعبي القوي بالانتخابات، حيث يرى قطاع عريض من الشعب أن مجلس الشيوخ هو مجلس نخبوي، وليس له علاقة مباشرة بحياته وهمومه اليومية مثل مجلس النواب أو المجالس المحلية. بالإضافة إلى كون نظام التصويت جديد وصعب على قطاعات عريضة من المواطنين خصوصاً القواعد الشعبية الأقل تعليماً والأقل خبرة سياسية في الريف والأماكن الشعبية. حيث يطلب من الناخب التصويت في ورقتين ورقة للقائمة الوحيدة المرشحة، وهي القائمة الوطنية، وورقة للمرشحين على مقاعد الفردي، والتي تضم ما بين ٩٧-١٠٠ اسم

وعلى الناخب أن يختار منهم من ٨ إلى ١٠ مرشحين فقط، وبالتالي كانت عملية التصويت نفسها مربكة لكثير من المواطنين، مما أثر أيضاً في النتيجة النهائية وارتفاع الأصوات الباطلة بشكل ملحوظ.

تم عقد الانتخابات للمصريين في الخارج يومي الأحد والأثنين ٩ و ١٠ أغسطس، وأُعدمت بالكامل على نظام التصويت عبر البريد الإلكتروني، وفي الداخل تم عقد الانتخابات يومي الثلاثاء والأربعاء ١١ و ١٢ أغسطس، عبر اللجان الانتخابية بالطريقة المعتادة، مع التشدد في مراعاة إجراءات السلامة للوقاية من انتشار فيروس كورونا.

ومن جانبنا، فقد عكفنا في "مركز دراسات الديمقراطية الحرة" على متابعة ورصد ملامح المشهد الانتخابي في كافة مراحلها، طيلة خمسة أشهر منذ بدء مجلس النواب في العمل على صياغة وتمير قانون مجلس الشيوخ، مروراً بإجراءات الهيئة الوطنية للانتخابات لتنظيم العملية الانتخابية، ودعوة الناخبين، ثم الدعاية والانتخابات في الخارج والداخل، في الجولة الأولى في شهر أغسطس ثم في جولة الإعادة في شهر سبتمبر، وحتى يوم إعلان النتيجة النهائية، بهدف التأكد من إجراء الانتخابات وفق المعايير العالمية المتفق عليها بشأن نزاهة وشفافية الإجراءات وإتاحة الحرية للمواطنين في التعبير عن مواقفهم وتقرير مصيرهم بإرادة حرة، وأيضاً بغرض تقديم تحليل للمشهد السياسي في مصر بوجه عام، للوقوف على مدى تقدم مصر في عملية التطور الديمقراطي، وهذا ما سيتبين تفصيلاً في الفصول الخمسة التي يتكون منها هذا التقرير.

أولاً: الإشراف والتنظيم والإدارة:

تولت الهيئة الوطنية للانتخابات الدور الرئيسي في إدارة وتنظيم والإشراف على انتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٢٠ بالكامل، إعمالاً بنص الدستور الملزم بتحقيق الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات، حيث قامت الهيئة بإصدار التشريعات والقرارات المنظمة لعملية الانتخابات في كافة مراحلها، كما قامت بتعيين القضاة المشرفين على اللجان الفرعية، ومراجعة قواعد بيانات الناخبين وتحديثها، وضبط قواعد الدعاية الانتخابية، وتنفيذ عملية فرز الأصوات وحصرها، وأيضاً التواصل مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المحلية والدولية التي تولت عملية متابعة الانتخابات.

كما خصصت الهيئة الوطنية للانتخابات لجنة لاستقبال الشكاوى التي ترد إلى الهيئة من المواطنين أو منظمات المجتمع المدني بشكل فوري، وقامت الهيئة بالتواصل المباشر مع وسائل الإعلام طوال أيام الانتخابات، وإصدار البيانات الإعلامية للرد مباشرةً على الأسئلة والشائعات التي قد تشتت جمهور الناخبين عن أداء حقهم.

وقد قامت الهيئة الوطنية للانتخابات بتدريب ونشر ١٨ ألف قاضي و ١٢٠ ألف موظف مساعد تابع للهيئات القضائية، للإشراف على وتنظيم الانتخابات في ١٤٠٩٢ لجنة فرعية موزعة على ٢٧ لجنة عامة، تمثل عدد محافظات الجمهورية.

كما تعاونت الهيئة الوطنية للانتخابات مع عدد من الجهات ذات الصلة بالدولة المصرية لتيسير أداء مهمتها، حيث تعاونت الهيئة في تأمين اللجان مع قوات الشرطة والقوات المسلحة، كما تعاونت مع وزارة الصحة في توفير الرعاية الصحية والإسعافات الأولية اللازمة للمواطنين أمام لجان الاقتراع، وكذلك تعقيم اللجان واتخاذ كافة إجراءات السلامة للوقاية من انتشار فيروس كورونا، وتعاونت الهيئة مع كل من وزارة

الخارجية ووزارة الهجرة والمصريين في الخارج على تنظيم وإدارة عملية تصويت المصريين في الخارج وتوعية المواطنين بكيفية المشاركة والتصويت باستخدام البريد، وأيضاً في التواصل مع البعثات الدبلوماسية العاملة في مصر ودعوتها لمتابعة الانتخابات، كما تعاونت الهيئة الوطنية للانتخابات مع الهيئة العامة للاستعلامات في التعامل مع المراسلين الأجانب، الذين قاموا بالتغطية الصحفية للانتخابات لصالح وسائل الإعلام الغربية.

ثانياً: المتابعة المحلية والدولية:

وجهت الهيئة الوطنية للانتخابات الدعوة إلى كافة منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، والبعثات الدبلوماسية العاملة في مصر، والهيئات الدولية والمفوضيات المعنية بالتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، للتقدم إليها بطلبات للحصول على تصاريح متابعة انتخابات مجلس الشيوخ، وفق ما ينظمه الدستور والقانون وقرار الهيئة رقم ٤٠ لسنة ٢٠٢٠ في هذا الشأن.

وكانت شروط قبول المتقدمين من منظمات المجتمع المدني للمتابعة كالتالي:

- بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني المحلية، نظم قرار الهيئة قبول منظمات المجتمع المدني المصرية لمتابعة الانتخابات وفق ثلاثة شروط هي: أن تكون المنظمة ذات سمعة حسنة ومشهوداً لها بالحيادة والنزاهة، وأن تكون للمنظمة سابق خبرة في مجال متابعة الانتخابات، وأن يكون مندوبو المنظمة مقيدين في قاعدة بيانات الناخبين.

- بالنسبة للمنظمات الدولية، نظم قرار الهيئة قبول منظمات المجتمع المدني الدولية لمتابعة الانتخابات وفق ثلاثة شروط هي: أن تكون ذات سمعة دولية حسنة ومشهوداً لها بالحيادة والنزاهة، وأن يكون من ضمن مجالات عمل المنظمة الأصلية متابعة الانتخابات وحقوق الإنسان ودعم الديمقراطية، وأن يكون لها سابق خبرة في مجال متابعة الانتخابات.
- بالنسبة للبعثات الدبلوماسية والهيئات الدولية، نظمت المادة 13 من قرار الهيئة الصادر في هذا الشأن بأن للهيئة الحق في دعوة من ترى دعوته من رؤساء وأعضاء الهيئات والمفوضيات الأجنبية المختصة بالانتخابات والسفارات والاتحادات الدولية والإقليمية لمتابعة الانتخابات.

وقد قامت الهيئة الوطنية للانتخابات بتجديد تصاريح ٥٣ منظمة مصرية محلية، و ٩ منظمات دولية، ممن سبق لهم متابعة الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٨، والاستفتاء على التعديلات الدستورية في ٢٠١٩، بالإضافة إلى المجالس القومية للمرأة وحقوق الإنسان وذوي الإعاقة.

نتائج رصد ومتابعة منظمات المجتمع المدني:

أشاد جميع المتابعين المحليين والدوليين بالتفاعل السريع للهيئة الوطنية للانتخابات مع أسئلة وشكاوى المواطنين، وبالجو السلمي الذي جرت فيه الانتخابات، وبدرجة النزاهة والشفافية العالية التي جرت فيها عملية التصويت، وكذلك بالتزام المرشحين بشروط الدعاية، واقتصرت شكاوى منظمات المجتمع المدني المتابعة للانتخابات على ما يلي:

- (1) صعوبة إجراءات التصويت وحدائتها بالنسبة للمواطن البسيط، حيث استغرق المواطنون وقت طويل داخل اللجنة في محاولة فهم طريقة التصويت والمطلوب منهم، حيث يُعطى كل ناخب ورقتين، ورقة قصيرة جداً للقائمة، مكتوب فيها اسم قائمة واحدة فقط، وهي "القائمة الوطنية" وعلى الناخب أن يختار أنه يدعمها أو لا يدعمها، بالإضافة إلى ورقة أخرى طويلة جداً، مطلوب من الناخب فيها اختيار ١٠ مرشحين فقط من بين قائمة طويلة مدون بها ١٠٠ مرشح.
- (2) صعوبة نظام التصويت بالبريد العادي على كثيرين من أبناء الجاليات المصرية والمصريين المقيمين في الخارج، مما أضعف من نسب مشاركتهم، خصوصاً في ظل تضخم أزمة انتشار فيروس كورونا في بعض الدول.
- (3) تخوفت بعض منظمات المجتمع المدني من قرار اللجنة بمنع استخدام الحبر الفسفوري في اللجان، بعد التصويت، منعاً لانتشار فيروس كورونا، وهو ما قد يترتب عليه تلاعب أو تكرار التصويت بواسطة نفس المرشح، ولكن لتفادي ذلك وضعت الهيئة الوطنية للانتخابات عقوبات مشددة على من يقوم بانتحال صفة الغير أو التصويت أكثر من مرة في انتخابات مجلس الشيوخ، حيث نص القانون على معاقبة المخالفين بغرامة تتراوح ما بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ جنيه مصري والحبس لمدة تصل إلى شهر.
- (4) تأخر فتح بعض اللجان في اليوم الثاني من الانتخابات إلى الساعة ٩:٣٠ صباحاً.

ثالثاً: المرشحون والأحزاب المتنافسة:

أنعشت انتخابات مجلس الشيوخ الحركة داخل الأحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها، بعد فترة ركود طويلة غرقت فيها الأحزاب التي شاركت في انتخابات مجلس النواب قبل خمس سنوات، كما أتاحت انتخابات مجلس الشيوخ الفرصة للكثير من السياسيين المستقلين، ذو الخلفيات العلمية والتكنوقراطية، وأيضاً التحالفات السياسية حديثة النشأة، مثل تنسيقية شباب الأحزاب، لخوض تجربة الالتحام مع الشارع والمنافسة على أصوات الناخبين. حيث تنافس في انتخابات مجلس الشيوخ ٧٨٧ مرشح على ٢٠٠ مقعد برلماني موزعين على ٢٧ محافظة، كالتالي:

(أسوان 12 مرشحاً، وأسيوط 28 مرشحاً، والإسكندرية 67 مرشحاً، والإسماعيلية 9 مرشحين، والأقصر 25 مرشحاً، والبحر الأحمر 10 مرشحين، والبحيرة 41 مرشحاً، والحيزة 73 مرشحاً، والدقهلية 43 مرشحاً، والسويس 13 مرشحاً، والشرقية 47 مرشحاً، والغربية 30 مرشحاً، والفيوم 10 مرشحين، والقاهرة 98 مرشحاً، والقليوبية 60 مرشحاً، والمنوفية 30 مرشحاً، والمنيا 27 مرشحاً، والوادي الجديد مرشحين اثنين، وبنى سويف 23 مرشحاً، وبورسعيد 8 مرشحين، وجنوب سيناء 5 مرشحين، ودمياط 17 مرشحاً، وسوهاج 35 مرشحاً، وشمال سيناء 7 مرشحين، وقنا 42 مرشحاً، وكفر الشيخ 20 مرشحاً، ومطروح 5 مرشحين).

وقد شهدت انتخابات مجلس الشيوخ تعاون قوي بين التيارات السياسية على مختلف توجهاتها، حيث اتفق ١١ حزب من أكثر الأحزاب السياسية نشاطاً في مصر (وهم: مستقبل وطن، والشعب الجمهوري، والوفد، ومصر الحديثة، وحماة الوطن، والمؤتمر، والمصري الديمقراطي الاجتماعي، والحركة الوطنية المصرية، والإصلاح والتنمية، والحرية المصري، والتجمع) على التعاون معاً على تشكيل قائمة موحدة،

أسموها "القائمة الوطنية" تم توزيع مرشحهم عليها، بحسب نسبة المقاعد المخصصة للقائمة في المجلس، وكرسوا كل جهود الأحزاب المشاركة في الترويج لها.

بالرغم من نجاح هذه التجربة في خلق حالة من التعاون المثمر بين الأحزاب المتنافسة من أجل إعلاء مصلحة الوطن، إلا أن هذا الأمر قد أثر على المنافسة في العملية الانتخابية نفسها، حيث أصبح الناخب مضطر للتصويت على قائمة وحيدة، إما أن ينتخبها أو لا ينتخبها، وبالتالي لم يكن متاحاً أمامه حرية الاختيار والتقييم والمفاضلة بين أكثر من قائمة وأكثر من توجه سياسي. ويشترط أن تحصل القائمة على نسبة ٥٪ على الأقل من الأصوات المؤيدة في كل دائرة حتى تفوز.

كما أن هذه القائمة الموحدة سوف تفقد قوتها وتماسكها ووحدتها بمجرد انتهاء الانتخابات، أي أنها مجرد تحالف انتخابي وليس كتلة سياسية قادرة على أن يكون لها ثقل مؤثر داخل مجلس الشيوخ فيما بعد، وذلك نظراً للتباين الواضح في التوجهات السياسية بين أعضائها، وهذا يعني أن عقد القائمة الموحدة سوف ينفطر وتتشتت قوتها داخل المجلس.

أما بالنسبة للأحزاب الدينية، من أمثال حزب النور السلفي، وتيارات الإسلام السياسي من أمثال جماعة الإخوان المسلمين، فقد غابوا عن المشهد بشكل كبير، فلم يكن لجماعة الإخوان المسلمين، وهي جماعة مصنفة كتنظيم إرهابي في مصر، أي تواجد يذكر، ولا من خلال مرشحين فرديين مستقلين، ولا حتى بدعم مرشح غير أخواني يتبنى أجندتهم، كما جرت العادة في الاستحقاقات الانتخابية التي تلت سقوط نظامهم من حكم مصر عام ٢٠١٣، وربما يعود سبب ذلك إلى أن الجماعة أصبحت في حالة ضعف شديد، بسبب نضوب التمويل القطري لها الفترة الماضية، وأغلب قيادات الجماعة أصحاب الخبرة السياسية ممن كانوا أعضاء في برلمانات مبارك أو برلمان ما بعد ثورة يناير، فهم إما هاربين خارج البلاد أو في داخل السجون المصرية.

وبالنسبة لحزب النور السلفي، فلم يشارك الحزب سوى بـ ١٦ مرشح فقط من أصل ٧٨٧ مرشح على مستوى الجمهورية، وركز التيار السلفي توزيع مرشحيه على المحافظات الشمالية، مثل الإسكندرية والبحيرة، نظراً لوجود قاعدة سلفية كبيرة تدعم توجهات حزب النور هناك. وجدير بالذكر أن حزب النور، ذو التوجه السلفي، هو حزب غير دستوري، وينافي وجوده نصوص الدستور المصري التي تمنع إقامة أحزاب على أساس ديني، وبالرغم من العديد من الشكاوى والحملات الشعبية التي حاولت التأثير على لجنة شؤون الأحزاب المصرية من أجل اتخاذ موقف حاسم بتطبيق الدستور وحل الحزب، إلا أن الدولة المصرية لم تتخذ موقفاً واضحاً تجاه حزب النور حتى الآن.

وقد ساعد قانون مجلس الشيوخ على مشاركة نسب كبيرة من الشباب والمرأة في المنافسة على الانتخابات، فمن ناحية التزمت القائمة الموحدة بتطبيق تخصيص نسبة ١٠٪ على الأقل من المرشحين على قوائمها للمرأة، كما أن نص القانون الذي خفض سن عضوية مجلس الشيوخ إلى ٣٥ سنة بدلاً من ٤٠ سنة في مجلس الشورى فيما مضى، قد شجع عدد كبير من الشباب تحت الأربعين في المشاركة بكثافة في انتخابات مجلس الشيوخ، إلا أن النسبة الأكبر للمشاركات الشبابية والنسائية في المنافسة على مجلس الشيوخ كانت ظاهرة بشكل واضح في مرشحين الفردي، خصوصاً من المرشحين المستقلين والمرشحين المنتمين لحزب مستقبل وطن، وهو أمر إيجابي يبشر بضح دماء جديدة في شرايين الحياة السياسية في مصر الفترة القادمة.

رابعاً: الدعاية والحملات الانتخابية:

حددت الهيئة الوطنية للانتخابات في قرارها رقم ٤٢ لسنة ٢٠٢٠، بدء الدعاية الانتخابية من يوم إعلان الهيئة القائمة النهائية للمرشحين، والذي حدث يوم ٢٦ يوليو، مع الالتزام بالصمت الانتخابي، مع حلول ظهر اليوم السابق لليوم المحدد لبدء التصويت، وهو يوم ٨ أغسطس.

وأتاح قرار الهيئة للمرشحين عمل حملات انتخابية والقيام بكل أنشطة الدعاية المتعارف عليها عبر وسائل الإعلام ولافتات الشوارع وتوزيع المنشورات وعقد الندوات والمؤتمرات، بما لا يخل بحركة الحياة الطبيعية في البلاد بشكل عام، وبشرط إلتزام المرشح بصرف مبلغ لا يتجاوز خمسمائة ألف جنيه بحد أقصى على أنشطة الدعاية، يتم مراقبة إنفاقها عبر حساب خاص بالحملة الانتخابية في أحد البنوك الوطنية.

وحددت الهيئة الوطنية للانتخابات عدد من المحاذير، وفقاً للدستور، الواجب على المرشحين وحملاتهم الانتخابية الإلتزام بها طوال فترة الدعاية، وأقرت الهيئة بتعيين لجنة في كل محافظة لرصد أي مخالفات تخص الدعاية وإبلاغ الهيئة بها لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة المخالفة فور وقوعها، وكانت هذه

المحاذير كالتالي:

- (1) عدم التعرض لحرمة الحياة الخاصة لأي من المرشحين.
- (2) عدم تهديد الوحدة الوطنية أو استخدام الشعارات الدينية أو التي تدعو للتمييز بين المواطنين.
- (3) عدم استخدام العنف أو التهديد باستخدامه.
- (4) عدم تقديم هدايا أو تبرعات أو مساعدات نقدية أو عينية أو غير ذلك من المنافع أو الوعد بتقديمها، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

(5) عدم استخدام المباني والمنشآت ووسائل النقل المملوكة للدولة أو لشركات القطاع العام أو لقطاع الأعمال العام ودور الجمعيات والمؤسسات الأهلية في الدعاية الانتخابية بأي شكل من الأشكال.

(6) عدم استخدام المصالح الحكومية والمرافق العامة ودور العبادة والمدارس والجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العامة والخاصة ومقار الجمعيات والمؤسسات الأهلية في الدعاية الانتخابية.

(7) عدم إنفاق المال العام وأموال شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والجمعيات والمؤسسات الأهلية في أغراض الدعاية الانتخابية.

(8) عدم الكتابة بأي وسيلة على جدران المباني الحكومية أو الخاصة.

(9) عدم استغلال شاغلي المناصب السياسية و شاغلي وظائف الإدارة العليا في الدولة لمناصبهم، أو الاشتراك بأية صورة من الصور في الدعاية الانتخابية بقصد التأثير الإيجابي أو السلبي على نتيجة الانتخابات أو على نحو يخل بتكافؤ الفرص بين المترشحين.

وقد التزم المرشحون تماماً بهذه الشروط، ولم يتم رصد أي مخالفات قام بها أي من المرشحين طوال فترة الدعاية، لا من جانب منظمات المجتمع المدني التي قامت بمتابعة سير العملية، ولا حتى من جانب اللجان القضائية التي عينتها الهيئة الوطنية للانتخابات لمراقبة مخالفات الدعاية في كل محافظة.

لكن كان من الملاحظ، أن المرشحين والأحزاب المشاركة قد اعتمدوا بشكل كبير وغير مسبوق على وسائل التواصل الاجتماعي، خصوصاً فيسبوك الأكثر شعبية في مصر، للترويج لأنفسهم وحتى في عمل

حملات مضادة تستهدف المرشحين المنافسين، وذلك نظراً لمرور العالم بظرف استثنائي هو انتشار فيروس كورونا، وما يتبع ذلك من قيود على حركة المواطنين وعمل التجمعات الشعبية والمؤتمرات الجماهيرية.

خامساً: الناخبون ونتائج التصويت ونسب المشاركة:

نتيجة التصويت:

جرت عملية فرز أصوات الناخبين بمعرفة القضاة المشرفين في اللجان الفرعية، مباشرةً بعد غلق باب التصويت في اليوم الثاني والأخير من انتخابات المصريين بالداخل، تحت أعين وسائل الإعلام ومندوبي المرشحين ومتابعي منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، حيث قامت كل لجنة فرعية بفرز الأصوات وحصر الأعداد وإبلاغ اللجنة العامة بها، ومن ثم قامت اللجان العامة بإبلاغ الهيئة الوطنية للانتخابات بإحصائيات الفرز أول بأول، وهذا ما ضمن أعلى درجات الشفافية في عملية الفرز، وضمن كذلك عدم التلاعب بمحتوى الصناديق بأي صورة.

وبعد انتهاء فرز الأصوات على مستوى اللجان العامة، تسلمت الهيئة الوطنية للانتخابات أوراق الاقتراع بموجب محاضر رسمية، ووفقاً لخطاب الهيئة الوطنية للانتخابات الخاص بإعلان نتيجة المرحلة الأولى فإن القوات المسلحة قد تولت مسؤولية نقل ٨٠٠ قاص و٥٥ طن من الأوراق الانتخابية إلى محافظات الصعيد والمدن الحدودية. واستغرقت الهيئة خمسة أيام في عملية حصر الأصوات الإجمالية، ومراجعة الفرز، سواء في الجولة الأولى أو جولة الإعادة، وفتحت خلال تلك الأيام الباب للمرشحين أو وكلائهم

ومنظمات المجتمع المدني للتقدم بأي طعون إما على عملية الفرز أو نسبة التصويت في كل محافظة، ولم تتلقى الهيئة أي طعون بهذا الشأن.

وفي يوم ١٩ أغسطس، أعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات رسمياً في مؤتمر صحفي، نتائج الجولة الأولى للانتخابات، ونص قرار الهيئة على فوز القائمة الوحيدة "القائمة الوطنية"، وإجراء جولة الإعادة، في ٦-٧ سبتمبر بالخارج، و ٨-٩ سبتمبر بالداخل، بين ٥٢ مرشحاً، يتنافسون على ٢٦ مقعداً، في ١٤ محافظة هي محافظات: القليوبية والمنوفية وكفر الشيخ والجيزة وبني سويف وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان ودمياط وبورسعيد والإسماعيلية ومطروح.

نسب المشاركة الإجمالية:

قامت الهيئة الوطنية للانتخابات بدعوة ٦٣ مليون مواطن مصري للمشاركة في الانتخابات الرئاسية، وهم إجمالي من لهم حق التصويت من المصريين في الداخل والخارج، وفق قواعد بيانات الناخبين التي تقوم الهيئة الوطنية بتحديثها وتنقيحها بشكل مستمر.

وصل عدد إجمالي المشاركين في التصويت داخل وخارج مصر، حسب الإعلان الرسمي للهيئة الوطنية للانتخابات، إلى ٨ ملايين و ٩٥٩ ألف و ٣٥ ناخب بنسبة مشاركة بلغت ١٤.٢٣٪، وهي نسبة جيدة بالمقارنة بانتخابات مجلس الشورى عام ٢٠١٢، التي وصلت نسبة المشاركة فيها ١١٪ رغم حالة التفاعل السياسي الكبير من قبل المواطنين وقتها بسبب ثورة يناير ٢٠١١.

لكن الملفت للنظر كان الارتفاع الكبير في نسبة الأصوات الباطلة، والتي بلغت مليون ٣٨١ ألف صوت بنسبة ١٥.٤٢٪، في حين أن أعلى نسبة أصوات باطلة حدثت في الانتخابات المصرية في الفترة

الأخيرة، كانت في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٥، ولم تتجاوز وقتها ٨.٧٪، وربما السبب في هذه النسبة الهائلة من الأصوات الباطلة في انتخابات مجلس الشيوخ، هو صعوبة وحدائة نظام التصويت على الجماهير، خصوصاً من البسطاء أو الأقل تعليماً، كما أنه في المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية، مثل القاهرة، كان الناخبين مضطرين للاختيار من بين ٩٨ مرشح، وهو ما كان أمر في غاية الصعوبة وتسبب في كثير من الأخطاء التي أدت لاتلاف الكثير من أوراق الاقتراع.

وبالرغم من النسبة المرتفعة لمشاركة الناخبين بالمقارنة بالانتخابات السابقة لمجلس الشورى، قرر مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات، يوم ٢٦ أغسطس، إحالة جميع المواطنين الذين تخلفوا عن التصويت في الجولة الأولى من انتخابات مجلس الشيوخ إلى النيابة العامة لاتخاذ ما يلزم بشأنهم، عملاً بأحكام المادة ٥٧ من قانون مباشرة الحقوق السياسية، الصادر برقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته، والذي ينص على معاقبه الناخب المتخلف عن الإدلاء بصوته بغرامة مالية لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه.

وفقاً للإحصاءات الرسمية للمشاركة التي أعلنتها الهيئة الوطنية للانتخابات في ١٩ أغسطس، فإن هذا يعني أن عدد المواطنين الذين تم إحالة أسماءهم للنيابة العامة لمعاقبتهم على التخلف عن التصويت في الانتخابات، يزيد على ٥٤ مليون مواطن، وهو أمر يجعل مهمة النيابة في البت في أمرهم شديدة التعقيد.

الخصائص الديمغرافية للناخبين:

سجلت المرأة نسبة مشاركة عالية، وفق الملاحظات التي رصدناها من خلال المتابعة، كعادتها في كافة الأحداث السياسية الكبرى والاستحقاقات التصويتية التي شاركت فيها بكثافة منذ ثورة يناير 2011، فهي

الأكثر شعوراً بالمسؤولية بحكم طبيعة المجتمع المصري، الذي يعتمد فيه جزء كبير من هوية المرأة على سلامة أسرته، وكأنها بهذه المشاركة الكثيفة تحمي أسرتها الأصغر ووطنها بوصفه الأسرة الأكبر.

لكن لا يمكننا الجزم بأن هناك تقدم لفئة ديمغرافية معينة عن فئة أخرى من حيث نسبة المشاركة، حيث رصدنا مشاركة كبيرة من كل الفئات والأعمار، فقد كان هناك نسب مشاركة كبيرة من الرجال، خصوصاً الفئة العمرية الأكبر من ٥٠ عام، كما كان هناك نسب لافتة من الشباب في المرحلة العمرية فوق ٢٥ سنة، كما كانت نسبة المشاركة، حسب نتائج الفرز في الدوائر، أكبر في المناطق الشعبية داخل القاهرة، والمناطق الريفية في محافظات الأقاليم عنها في الحضر.

ومن المشاهد الملهمة في انتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٢٠، كان الإقبال الكثيف للمواطنين على مقار الاقتراع في مدينة تحيا مصر، في حي الأسمرات، والتي تم تسكين عدد من المواطنين فيها ممن كانوا يعيشون سابقاً في مساكن عشوائية خطيرة، في ظروف غير آدمية، وكانت مسألة المشاركة في الانتخابات بالنسبة لهم أمر خارج نطاق اهتماماتهم تماماً، ولكن اليوم بعد أن وفرت لهم الدولة حياة آدمية كريمة، وحسنت من ظروفهم المعيشية والاجتماعية والاقتصادية، تيسر لهم ممارسة حقوقهم السياسية بمنتهى البساطة، بل وأصبحوا مقبلين على ممارستها بدرجة غير متوقعة. هذا المشهد هو أكبر دليل على سلامة نظرية الرئيس السيسي التي تبناها من أول يوم في حكمه، وهي إعطاء الأولوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعدم الاستعجال في ملاحقة الحقوق المدنية والسياسية لإرضاء أطراف ما في الداخل أو الخارج، وبالتالي إقامة البناء الديمقراطي في مصر على أساس سليم وقوي، حتى وإن تأخر قليلاً.

خاتمة وتوصيات:

لقد نجحت الهيئة الوطنية للانتخابات، وكافة الجهات المعاونة لها في الدولة، مثل وزارة الصحة ووزارة الهجرة ووزارة الداخلية والقوات المسلحة، في إدارة عملية انتخابات مجلس الشيوخ بكفاءة كبيرة، في كل مراحلها، بدءاً من مرحلة اصدار القوانين والتشريعات المنظمة لعمل المجلس ولطريقة إجراء الانتخابات، ثم مرحلة دعوة الناخبين والدعاية الانتخابية للمرشحين، وانتهاءً بمرحلة التصويت وإعلان النتائج وجولة الإعادة.

إلا أنه وبالرغم من النسبة الكبيرة للمواطنين المشاركين في الانتخابات مقارنة بالاستحقاقات المماثلة في الماضي القريب، والتي بلغت أكثر من ١٤٪، إلا أنها ما زالت نسبة ضئيلة مقارنة بما كان متوقعاً، وربما يعود السبب في ذلك إلى ضعف حملات التوعية الإعلامية السابقة لعقد الانتخابات، من حيث توعية المواطنين بأهمية مجلس الشيوخ ودوره في المساهمة مع مجلس النواب في إدارة الملفات الهامة بالدولة، وهو أمر يجب تداركه في الاستحقاقات الانتخابية القادمة.

كما كانت نسبة الأصوات الباطلة مرتفعة للغاية، حيث بلغت أكثر من ١٥٪ وهي نسبة غير مسبوقة في تاريخ الاستحقاقات الانتخابية التي مرت بها في العشرين عاماً الأخيرة، وربما السبب في ذلك هو صعوبة وحدائة عملية التصويت على المواطنين، حيث يضطر الناخب لاختيار عدد قليل من قائمة طويلة جداً، لهذا يجب الانتباه لضرورة استحداث آليات تجعل عملية التصويت أكثر يسر وسهولة على المواطن البسيط في الاستحقاقات الانتخابية القادمة.

وكان ملفتاً للنظر اعتماد المرشحين في دعايتهم بشكل مكثف على الوسائل الاليكترونية الحديثة واستخدام وسائل الاتصال على الموبايل ومواقع السوشيال ميديا من أجل الترويج لحملاتهم، عوضاً عن عقد

المؤتمرات الجماهيرية المعتادة، الذي لم يكن ممكناً بسبب أزمة انتشار فيروس كورونا، كما قامت الهيئة الوطنية للانتخابات أيضاً بالاعتماد بشكل كبير على الوسائل الاليكترونية والسوشيال ميديا في تعريف الناخبين بلجانهم، وتوزيع المهام على القضاة المكلفين بالإشراف على اللجان. وهو ما يتطلب ضرورة تطوير الأدوات الأليكترونية التي تعتمد عليها الانتخابات في الفترة القادمة، واعتماد وسائل مناسبة لتأمين البيانات وفحصها وضمان دقتها وسلامتها، وهذا يعد بالفعل جزء من التوجه العام للحكومة حالياً.